

**نموذج التنمية المستقلة**





مركز دراسات الوحدة العربية

شؤون اقتصادية (٧)

# نموذج التنمية المستقلة

الدكتور إبراهيم العيسوي

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية  
العيسوي، إبراهيم

نموذج التنمية المستقلة/إبراهيم العيسوي  
ص. ٣٢ - (أوراق عربية؛ ٢٩. شؤون اقتصادية؛ ٧)

ISBN 978-9953-82-537-3

١. التنمية الاقتصادية - البلدان العربية. ٢. العولمة. أ. العنوان.  
ب. السلسلة.  
338.9

العنوان بالإنكليزية

**The Model of Independent Development**

*Ibrahim Issawi*

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة  
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

## **مركز دراسات الوحدة العربية**

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣  
الحمراء - بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ - لبنان  
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ (٧٥٠٠٨٧) (+٩٦١١)  
برقياً: «مرعبي» - بيروت، فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)  
e-mail: info@caus.org.lb  
Web Site: http://www.caus.org.lb

---

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، آب/أغسطس ٢٠١٢

## المحتويات

٧	مقدمة .....
٩	أولاً : جوهر الاستقلال هو الاعتماد على الذات .....
١٠	ثانياً : الانتقائية في التعامل مع العولمة .....
١٢	ثالثاً : ركائز نموذج التنمية المستقلة .....
	الركيزة الأولى : الرفع الكبير لمعدل الادخار المحلي وتمويله
١٢	للجانب الأكبر من الاستثمار .....
١٤	الركيزة الثانية : الدولة التنموية والتخطيط القومي الشامل .....
١٧	الركيزة الثالثة : المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة ..
٢٠	الركيزة الرابعة : انضباط علاقات الاقتصاد الوطني بالخارج .....
	الركيزة الخامسة : التعاون في ما بين دول الجنوب على شتى
٢٢	الجهات .....
٢٥	رابعاً : الصعوبات المتوقعة عند تطبيق نموذج التنمية المستقلة .....
٢٦	خامساً : شروط التطبيق الناجح لنموذج التنمية المستقلة .....
٣٢	خاتمة .....



## مقدمة

يواجه من يطرحون نموذج التنمية المستقلة كبديل لنموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة أو لما يعرف بتوافق واشنطن بعدد من الاعتراضات؛ منها أن تمسك هذا النموذج باستقلالية التنمية لا محل له في زمن صارت العولمة من أهم معالمه، ومنها أن دعوة هذا النموذج للاعتماد على الذات ليس إلا دعوة إلى الانغلاق أو الاكتفاء الذاتي في عالم يتصف بالانفتاح والاعتماد المتبادل؛ ومنها أن هذا النموذج هو محاولة لاستعادة عصر ولى وانقضى مثل عصر عبد الناصر، أو أنه محاولة لاستنساخ تجارب مثل تجارب دول شرق آسيا التي جرت في سياق عالمي مغاير تماماً للسياق العالمي الراهن.

وفي تصوري أن هذه الاعتراضات يمكن ردها إلى تعريف غير دقيق لمعنى الاستقلال، وإلى فهم غير واقعي لمبدأ الاعتماد على الذات، وإلى متابعة غير وافية لمضمون سياسات العولمة ولتطبيقاتها العملية، خاصة من جانب الدول المتقدمة التي تروج لظاهرة العولمة. كما أن رفض نموذج التنمية المستقلة قد يقوم على تجاهل للخبرات التاريخية القديمة والحديثة في التنمية، أو على قراءة غير دقيقة لمكونات رئيسية في هذه الخبرات، لاسيما الدور التنموي للدولة ودور سياسات الدعم والحماية في إتاحة فرصة للصناعات الناشئة للوقوف على أقدام ثابتة من دون خوف من المنافسة الأجنبية غير المتكافئة. كما قد ينبني بعض الرفض لنموذج التنمية المستقلة على قبول غير نقدي لما تروّجه الدوائر الفكرية للرأسمالية العالمية من مقولات بشأن اقتصاد السوق وحرية التجارة منقطعة الصلة بالعالم الحقيقي وما يحفل به من سمات مخالفة بشكل صارخ في كثير من الأحيان للافتراضات والمفاهيم التي تقوم عليها النظريات الاقتصادية، كنظريات المنافسة الكاملة ونظريات التجارة الدولية ومفهوم التوازن وما إليها. وربما لا يدرك الكثيرون من الاقتصاديين أن هذه النظريات والمفاهيم صارت

محل اعتراض شديد من جانب ذلك الفرع المتنامي من علم الاقتصاد الذي يطلق عليه علم اقتصاد الخوارج (Heterodox Economics)، الذي لا يكتفي رواده بنقد ما يعرف بالتيار الرئيسي في علم الاقتصاد (Mainstream Economics)، بل إنهم يقدمون مفاهيم جديدة، ويستحدثون نظريات أو نماذج أصداق تعبيراً عن الاقتصاد الحقيقي للمجتمعات المعاصرة<sup>(١)</sup>.

والغرض من هذه الورقة هو بيان المعنى الدقيق للتنمية المستقلة، وعرض العناصر الرئيسية التي يتشكل منها نموذجها، وكذلك بيان ما قد يعترض تطبيق هذا النموذج من صعوبات، وتحديد ما يستلزمه النجاح في مسعى التنمية المستقلة من شروط<sup>(٢)</sup>. وسوف أبدأ بتحديد المقصود بالاستقلال والاعتماد على الذات من جانب أنصار نموذج التنمية المستقلة، وبلي ذلك بيان كيف تتعامل الدول المتقدمة مع العولمة في الواقع على نحو مغاير لما يتضمنه خطاب العولمة الذي لا تملّ هذه الدول ذاتها من ترديده. وسوف أعرض بعد ذلك ما أعتبره ركائز أساسية لنموذج التنمية المستقلة. وفي الختام سوف أبيت عدداً من الصعوبات المتوقعة عند تنفيذ هذا النموذج، وأقترح مجموعة من الشروط التي يلزم توافرها للتطبيق الناجح للتنمية المستقلة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) للمزيد حول هذه التطورات في علم الاقتصاد، انظر: إبراهيم العيسوي، تحديد علم الاقتصاد: نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات تطويره، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية؛ ٢٣١ (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ٢٠١١).

(٢) محتوى هذه الورقة هو صياغة موجزة ومعدّلة في بعض الأحيان لما ورّد بمزيد من التفصيل والتوسّع، مع الكثير من الحواشي والإشارات إلى مراجع متعدّدة في الفصل التاسع من: إبراهيم العيسوي، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧)، وهو الفصل الذي أُعيد نشره منفصلاً في: إبراهيم العيسوي، التنمية في مصر: الواقع المتعثر والبديل الأفضل (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٩).

(٣) انظر عرضاً موجزاً للقضايا المطروحة في هذه الورقة في المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، الفصل الخامس. ويمكن الاطلاع على معالجات تفصيلية لأبعاد التنمية المستقلة، وما يثار بشأنها من جدل، بأقلام عدد من الروّاد في هذا المجال، مثل إسماعيل صبري عبد الله ويوسف صايغ ومحمد محمود الإمام، في: نحو مشروع حضاري نهضوي عربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ٢٠٠١).



## أولاً: جوهر الاستقلال هو الاعتماد على الذات

إن استقلالية التنمية لا تعني العزلة أو القطيعة الكاملة مع العالم الخارجي ، كما أنها لا تعني الانكفاء على الذات أو الاكتفاء الذاتي. فلا هذا ولا ذلك من الأمور الممكنة في العالم المعاصر ، فضلاً عن أن كليهما يجافي المنطق الاقتصادي السليم ؛ وإنما جوهر استقلالية التنمية هو توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي حقيقي ، في مواجهة عوامل الضغط التي تفرزها آليات الرأسمالية ، وفي مواجهة القيود التي تفرضها المؤسسات الراحية والحراسة للنظام الرأسمالي العالمي ، ومن ثم توافر القدرة على التعامل مع الأوضاع الخارجية بما يصون المصالح الوطنية.

فلا تنمية في غيبة السيادة الوطنية ، وكل جور على السيادة والإرادة الوطنية هو افتتات على التنمية وانتقاص من «الحق في التنمية». وغني عن البيان ، ولكن يلزم أن نبينه لأنه كثيراً ما يُنسى ، أن الاستقلال أمر نسبي ، وليس أمراً مطلقاً بأيّة حال ، وأن المراد به هو تأمين مستوى معقولاً للسيطرة الاجتماعية على شروط تجدد الإنتاج وتسخير العلاقات الخارجية لخدمة مصالح التطور الداخلي ، لا لخدمة مصالح دول المركز الرأسمالي ، مع استهداف إشباع الحاجات الأساسية للسكان ، وبناء هيكل اقتصادي متطور ذي تشابكات قوية فيما بين قطاعاته المختلفة . وحقيقة الاستقلال بهذا المعنى هو الاعتماد على الذات بصفة أساسية في مسعى التنمية.

فلما كان الاستقلال نقيض التبعية والاعتماد على الخارج ، فإن استقلالية التنمية تعني ، ضمن ما تعني : اعتماد التنمية على القوى الذاتية للمجتمع في المقام الأول. وفي مقدمة هذه القوى القدرات البشرية والمدخرات الوطنية. والمراد بالاعتماد على القوى الذاتية للمجتمع في المقام الأول ، هو أن يكون الاعتماد الرئيسي في التنمية على هذه القوى الذاتية ، وذلك من دون استبعاد اللجوء إلى الخارج للحصول على معونات أو قروض أو استثمارات أو تكنولوجيا ، وذلك بشروط مواتية ، ودونما قيود تجور على حرية الإدارة

الوطنية، وباعتبارها عوامل ثانوية تكمل الجهد الوطني وتعززه، ولكنها لا تحل محله ولا تغني عنه.

وينبغي تذكر أن الاعتماد على الذات لا يعني مجرد تناقص الاعتماد على الخارج. فهذا هو المعنى السلبي للاعتماد على الذات، حيث قد يكون الاعتماد على الذات في هذه الحالة مرادفاً للركود الاقتصادي أو صنواً لمستوى متواضع من النمو والتنمية. أما المعنى الإيجابي للاعتماد على الذات فهو تعظيم الاستفادة من القدرات الوطنية، وذلك بحشد وتعبئة الموارد والعمل على تنميتها، والقضاء على الهدر والتبذير والتبديد في استخدامات الموارد المتاحة، وإعادة ترتيب أولويات توظيفها وذلك بالتركيز على ما يعزز النمو الاقتصادي، وعلى ما يرفع من درجة إشباع الحاجات الأساسية، ويقوي القاعدة العلمية والتكنولوجية الوطنية. فبذلك ترسخ أسس الاستقلال الوطني من جهة، ويكون الاعتماد على الذات مصحوباً بالتنمية الشاملة والمطردة من جهة أخرى. فالقضية التي تواجه الدول النامية لا تنحصر في بناء اقتصاد غير تابع، وإنما هي قضية مزدوجة: بناء اقتصاد غير تابع، وقادر على إنجاز التنمية في الوقت ذاته.

## ثانياً: الانتقائية في التعامل مع العولمة

في تقديري أن العولمة ليست كتاباً مقدساً، إما أن يؤخذ كله، وإما أن يترك كله. ذلك أن تباين مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول يستوجب أن يكون لديها مجال للانتقاء والاختيار من مكونات العولمة، فتأخذ كل منها ما يتلاءم مع ظروفها ومستوى تطورها. وليس هناك حقاً ما يحول دون تفكيك حزمة العولمة، وإفساح المجال أمام الدول النامية لاختيار ما يناسب أوضاعها، سوى إصرار الدول الصناعية المتقدمة ومؤسسات حماية النظام الرأسمالي العالمي على ذلك، وهذا بالنظر إلى أن الدول المتقدمة هي المستفيد الأكبر من شيوع العولمة وانتشارها بحكم مستوى تطورها الأعلى. ومع ذلك، فإن هذه الدول لا تتردد في العمل وفق معايير مزدوجة عندما يكون ذلك في صالحها؛ فهي لا تلتزم دوماً بما تطلب من الآخرين الالتزام به. وهي تبيع لنفسها استبعاد بعض مكونات العولمة، مثلاً بوضع العراقيل أمام انتقال البشر

من الدول النامية إليها، وبإقامة الحواجز أمام دخول صادرات الدول النامية من المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس إلى أسواقها، سواء باستمرار الدعم الزراعي لمنتجها عند مستويات بالغة الارتفاع، أو بالتشدد في فرض القيود غير التعريفية على مختلف صادرات الدول النامية إليها.

ومعنى ذلك أن الدول الغنية قد تعاملت مع العولمة على أنها حزمة قابلة للتفكيك، وفككتها فعلاً، وانتقت منها ما يوافق مصالحها، ولكنها لا ترغب في إتاحة مثل هذه الفرصة للدول النامية. بل إنها تمارس ضغوطاً شتى عليها كي تلتزم بالتحريير المتعجل والشامل لتجارتها، وكي تلغي الدعم عن صناعاتها الناشئة، وكي تزيل القيود على دخول الاستثمارات الأجنبية إليها، وكي تلتزم بجميع اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وكي تدخل في مناطق حرة أو شركات مع دول متقدمة.

وينبغي ألاّ يغيب عن الأذهان أن العولمة ليست من الظواهر غير القابلة للارتداد. فالتاريخ يشير إلى أن العولمة على الأقل في جانبها الاقتصادي قد شهدت حالة من المد من أواخر القرن التاسع عشر حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، ثم شهدت حالة من الجزر بعد ذلك. وإذا كانت العولمة في حالة صعود في العقود الثلاثة الأخيرة، فليس هناك ما يحول دون تعرضها للانتكاس مستقبلاً، وذلك بفعل ما تفرزه العولمة من تناقضات وما تؤدي إليه من صراعات، سواء على المستوى القومي أو على المستوى الدولي. ومن ثم فلا ينبغي النظر إلى العولمة على أنها قدر لا فكاك منه، بل ينبغي التعامل معها بمرونة، وذلك تمشياً مع القاعدة التي كثيراً ما يتم تجاهلها، وهي قاعدة نسبية القوانين والنظم الاقتصادية في الزمان والمكان.

ولعل الرسالة التي يمكن استخلاصها من تجارب الدول النامية التي نجحت في كسر طوق التخلف والحصول على مقعد مريح في قطار التقدم هي: عليك أولاً السعي إلى تنمية نفسك بنفسك اعتماداً على قدراتك الذاتية، وبالاستفادة المشروطة من بعض مظاهر العولمة (مثل التقدم في المعلوماتية والاتصالات، الاستثمار الأجنبي، أسواق المال الدولية... إلخ)، وذلك باللجوء في المقام الأول إلى أساليب مغايرة للتوجهات الرئيسية للعولمة وتوافق

واشنطن. وبعد ذلك سيصبح في مقدورك الاستفادة بشكل أكبر من العولمة ، لأنك ستكون صاحب مصلحة في فتح أسواق العالم أمامك ، ولن تحشى حينئذ من فتح أسواقك أمام العالم ، وذلك بفضل ما حققته من تقدم وبفضل حيازتك لقدرات تنافسية أكبر. ذلك أن الاستفادة الأكبر من العولمة - قديماً وحديثاً - كانت من نصيب المتقدمين.

ومن المهم ملاحظة أن التأهل للعولمة غالباً ما يتم بوسائل مختلفة عن تلك التي تستعمل في ممارسة العولمة. والفرق يأتي ، أولاً ، من ضرورة قطع شوط طويل على طريق التنمية وبناء المزايا التنافسية حتى تصبح الدولة مؤهلة لممارسة العولمة والاستفادة منها ، ويأتي ، ثانياً ، من أنه لا توجد سياسة اقتصادية تصلح لكل الدول في كل الأزمنة ، أو حتى لدولة بعينها في مراحل مختلفة من تطورها. فليس كل ما يناسب من هو في مرحلة الحصاد مناسب بالضرورة لمن لم يزل في مرحلة الزرع أو تلمس سُبُل النماء.

### ثالثاً: ركائز نموذج التنمية المستقلة

انطلاقاً من المعنى الذي تقدم لكل استقلالية التنمية والاعتماد على الذات ، واستناداً إلى الانتقائية السائدة والواجبة بشأن التعامل مع العولمة ، أحدد فيما يلي خمس ركائز يقوم عليها نموذج التنمية المستقلة.

### الركيزة الأولى: الرفع الكبير لمعدل الادخار المحلي وتمويله للجانب الأكبر من الاستثمار

إن التنمية التي قدّر لها الاستمرار والتواصل في الزمن الحديث هي تلك التي قامت على المدخرات الوطنية وتراكم رأس المال الوطني. وهذا ركن أساسي من أركان الاعتماد على الذات أو استقلالية التنمية. ولا مجال هنا لتكرار نمط الاستهلاك الغربي المسرف والمبدد للموارد. ومن الخطأ تصور أن التنمية يمكن أن تتحقق مع الإفراط في الاستهلاك أو الاستيراد. فلا توجد تنمية بلا ثمن ولم يحدث في تاريخ البشرية كله أن تحققت تنمية جادة من دون تضحيات. كما أنه من الخطأ أيضاً تصور أن التنمية يمكن أن تحدث على نطاق يُعتدّ به اعتماداً على

أن المعونات الأجنبية والاستثمار الأجنبي يمكن أن يملأ محل الادخار المحلي في إنجاز التنمية.

ومن الثابت أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي في التكوين الرأسمالي الثابت على مستوى العالم بعمامة، وعلى مستوى الدول النامية بخاصة، هي نسبة صغيرة. وحتى في الحالات القليلة التي ارتفعت فيها هذه النسبة لسنوات قليلة - كما في حالة ماليزيا في سنة ١٩٩٢، فإن النسبة لم تتجاوز الربع، والأمر المهم هنا هو أن ارتفاع هذه النسبة لم يكن على حساب تراجع معدل الادخار المحلي بأية حال؛ فمعدل الادخار المحلي في ماليزيا كان في حدود ٣٠ بالمئة - ٣٥ بالمئة في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات. وبالرغم من ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي إلى التكوين الرأسمالي في أوائل التسعينيات، فإن معدل الادخار المحلي زاد في هذه الفترة من ٣٤ بالمئة إلى ٤٠ بالمئة، وأخذ في الزيادة بعد ١٩٩٣ حتى بلغ ٤٩ بالمئة في ١٩٩٨. وبالرغم مما أحرزته ماليزيا من تقدم اقتصادي، فقد بقي معدل ادخارها المحلي مرتفعاً في السنوات الأخيرة (٤٢ بالمئة في السنوات الثلاث الأولى من القرن الواحد والعشرين).

وارتفاع معدل الادخار المحلي ملحوظ في الدول الآسيوية الأخرى التي يشار إليها كنماذج للنجاح الاقتصادي. فحسب مؤشرات التنمية الدولية التي ينشرها البنك الدولي، زاد معدل الادخار المحلي بين ١٩٧٠ و ٢٠٠٣ من ١٥ بالمئة إلى ٣٢ بالمئة في كوريا الجنوبية، ومن ١٨ بالمئة إلى ٤٧ بالمئة في سنغافورة، ومن ٢٨ بالمئة إلى ٣٢ بالمئة في هونغ كونغ، ومن ٢٩ بالمئة إلى ٤٧ بالمئة في الصين. ولم يكن للاستثمار الأجنبي المباشر دور يذكر في كوريا الجنوبية، حيث لم تزد نسبته إلى التكوين الرأسمالي الثابت على ١ بالمئة في ١٩٧٦، وعلى ٠,٠٣ بالمئة في ١٩٨٠، وعلى ٠,٨ بالمئة في ١٩٩٠ وعلى ١,٨ بالمئة في ٢٠٠٣. وبرغم أن النسب المناظرة أعلى في الصين، خاصة منذ ١٩٩٣ حيث بلغت نحو ١٥ بالمئة، إلا أن هذه النسبة أخذت في التناقص بعد ذلك حتى بلغت ١٢ بالمئة في ١٩٩٨ و ٩ بالمئة في ٢٠٠٣. كما كانت نسبة المعونات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي الثابت ضئيلة في كوريا الجنوبية (عدا في الستينيات حيث وصلت النسبة إلى ٧٣ بالمئة في ١٩٦١، ثم أخذت في التناقص حتى بلغت ٢٣ بالمئة في

١٩٦٧ و ١٥ بالمئة في ١٩٦٩ و ٠,٧ بالمئة في ١٩٨٠). وكذلك كان الحال في ماليزيا وسنغافورة وهونغ كونغ والصين، بل إن بعض هذه الدول صارت ضمن الدول المانحة للمعونات مثل كوريا الجنوبية والصين.

## الركيزة الثانية: الدولة التنموية والتخطيط القومي الشامل

إن خبرات التنمية على امتداد التاريخ تشير إلى أن الدولة كان لها دور محوري في تحريك قوى التنمية، بل وفي صنع التنمية ذاتها، وفي تأمين اطرادها. كما تشير هذه الخبرات إلى أن السوق في حد ذاته لا يصنع تنمية، وأنه حتى في الحالات التي سمح فيها لقوى السوق بالعمل جنباً إلى جنب مع التخطيط والتدخلات الحكومية، فإن التنمية كانت تتحقق، ليس بآليات السوق الحرة، وإنما بتوجيه الدولة للسوق وتحكمها في مساراته، وفي ضوء مخططات محددة للدخول في صناعات بعينها ولتنمية المزايا النسبية في صناعات بذاتها، وذلك باستعمال حزم لا يستهان بها من السياسات الاستثمارية والتجارية والصناعية، لاسيما الحماية الجمركية والدعم للصناعات الناشئة وللصادرات، وكذلك السياسات الرامية إلى بناء قدرات علمية وتكنولوجية وطنية.

ولكن دور الدولة لا يكون تنموياً بحق إذا اقتصر على التوجيه والتحفيز وعلى تهيئة المناخ الاستثماري وتحسين البنية الأساسية. بل يلزم لتفعيل مفهوم **الدولة التنموية** أن يضاف إلى هذه المهام أربع مهام أخرى:

أ - **ضبط الاستهلاك والاستيراد بغية رفع معدل الادخار المحلي** رفعاً محسوساً، وتمويله للجانب الأكبر من التراكم الرأسمالي، لما في ذلك من أهمية كبرى في تأمين اطراد التنمية. ويرتبط بهذا الأمر تحويل الفائض الاقتصادي المحتمل إلى فائض اقتصادي فعلي.

ب - **السيطرة على الفائض الاقتصادي ومركزته**، وهو مالا يعني بالضرورة أن يكون مملوكاً بالكامل للدولة، وإن كان قدر من الملكية العامة ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستقلة. ولكن المقصود بالسيطرة والمركزة هو عدم تشتيت وبعثرة الفائض الاقتصادي وعدم انفراد الأطراف أو المواقع التي نشأ فيها بقرارات استخدامه حسب تفصيلاتهم الخاصة، ومن ثم تجميع هذه

الفوائض أو النسبة الكبرى منها في وعاء واحد تكون للدولة سلطة التأثير في استخداماته بما يتفق ومتطلبات بناء التنمية المستقلة.

ت - الاشتراك المباشر للدولة في مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجي، حيث تقصر السوق والرأسماليات المحلية والاستثمار الأجنبي عن تنفيذ برنامج متكامل للتصنيع والتنمية الشاملة. واتصالاً بهذه المهمة، نقول إن للقطاع العام موقعاً رئيسياً في نموذج التنمية المستقلة، وإن التصدي لمشكلات القطاع العام لا يكون بالخاصة، وإنما بتوفير سبل العلاج الفني والإداري والمالي والتسويقي لهذا القطاع، وبمحراربة الفساد فيه وفي المجتمع ككل. وفي الأدبيات مقترحات كثيرات يمكن الاسترشاد بها في ترشيد أداء الشركات والهيئات العامة. ولكن كثيراً ما تؤدي السطوة الأيديولوجية الليبرالية الاقتصادية الجديدة إلى الالتفات عنها.

ث - النهوض بالقدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية، وتأمين تكامل النشاطات العلمية والتكنولوجية الوطنية مع متطلبات البرنامج المتكامل للتصنيع والتنمية الشاملة. فهذه من المهام التي لا يقدر على إنجازها القطاع الخاص المحلي الضعيف، ولا الاستثمار الأجنبي والشركات متعدية الجنسية التي تسيطر على تقسيم العمل الدولي وتفضل الاحتفاظ بأنشطة البحث والتطوير في مقارها الرئيسية في الدول المتقدمة.

ويشير تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠٠٥ الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) إلى أنه على خلاف ما كان يعتقد الكثيرون من الاقتصاديين فإن التوليد المحلي للمعرفة قد أصبح شرطاً مسبقاً للحاق بالمقدمين، وأنه يجب النظر إلى السحب من رصيد المعرفة العالمية وبناء النظم المحلية للمعرفة على أنهما عنصران متلازمان. ولذلك فإن على الدول التي تريد أن تقوي مركزها التنافسي وأن تلحق بالدول الصناعية أن تستثمر بكثافة في توليد المعرفة. ويستدرك التقرير بأنه إذا كانت هذه أولوية للتنمية، فإنها ليست كافية للنجاح؛ إذ يجب أن يؤازر بناء القدرات المعرفية المحلية بيئة مواتية من خلال توفير نظام مالي فعال ونظام حكم رشيد، بحيث تؤدي هذه البيئة ضمن ما تؤدي إلى خلق طلب محلي على القدرات التكنولوجية التي يجري بناؤها.

ولكن أداء هذه المهام جميعاً لا يستقيم ما لم تتضمنها وتنسق بينها خطة للتنمية الشاملة. والقول بذلك لا يعني استبعاد آليات السوق كلياً، وإنما يعني أن ينظر إلى التخطيط كأداة أساسية ورئيسية لتوجيه حركة الاقتصاد والمجتمع، وأن ينظر إلى السوق كأداة مساعدة تعمل في الحدود التي ترسمها الخطة القومية الشاملة. فهذا هو التعامل الواقعي مع السوق في الدول النامية، أي التعامل الذي ينطلق من الإقرار بالقدرات المحدودة للسوق، والاعتراف بالأشكال المختلفة لقصور أو فشل السوق. ومن هنا يلزم أن يحظى إشباع الحاجات الأساسية للسكان بأولوية متقدمة، لاسيما الغذاء والتعليم والصحة والتشغيل. فالعناية بهذه الأمور ضرورية لتعزيز القدرات البشرية وتمكين المجتمع من مواجهة التحديات التي تفرضها التنمية المستدامة. وبديهي أن العناية بهذه الأمور واجبة حتى يكون للاعتماد على البشر إسهام يعتد به في تحقيق التنمية. كما تتأتى أهمية العناية بإشباع الحاجات الأساسية للناس من أن السوق لا تعترف بالحاجات الأساسية للغالبية الغفيرة من الشعب، وإنما تعترف فقط بحاجات من يملكون القدرة الشرائية في المجتمع.

والتشديد على دور الدولة التنموية والتخطيط القومي الشامل في إحداث التنمية الشاملة والمطردة لا يعني مقاطعة القطاع الخاص المنتج أو معاداته، فالجهد التنموي المطلوب ضخم حقاً، وليس في وسع قوة اجتماعية واحدة في المجتمع النهوض بمتطلبات التنمية الشاملة والمطردة، بل إن ثمة حاجة إلى كل جهد إنتاجي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص وكذلك قطاع المنظمات الأهلية. ومثلما يعهد إلى التخطيط بعجلة القيادة، دونما استبعاد لقوى السوق، يعهد النموذج البديل إلى الدولة والقطاع العام بعجلة القيادة، دونما استبعاد للقطاع الخاص الوطني، المنتج لا الطفيلي، الذي تتكامل نشاطاته مع الخطة القومية، لا مع مخططات الشركات الدولية. إن التفريط في الطاقات الإنتاجية للقطاع الخاص لا يتفق ومنطق تعظيم الاستفادة من القدرات الوطنية الذي قررنا فيما سبق أنه جوهر الاعتماد على الذات. ولكن القطاع الخاص يحتاج إلى من يرشده إلى الطريق السوي للتنمية، وإلى من يقود تحركاته في اتجاه إنتاجي، وإلى من ينسق بين نشاطاته ونشاطات الحكومة والقطاع العام. وليس هناك من يتولى هذه



المهمة سوى الدولة التنموية الديمقراطية من خلال خطة قومية للتنمية الشاملة.

### الركيزة الثالثة : المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة

يعتبر نموذج التنمية المستقلة أن المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها هي المدخل الصحيح إلى توليد الطاقة المعنوية أو الشحنة الروحية التي لا تتحقق التنمية بدونها، وذلك فضلاً عن أن هذه المشاركة حق من الحقوق الأساسية للإنسان. إن المشاركة الفعالة هي في حقيقة الأمر «منهجية سياسية للتمكين»، أي تمكين الناس المهمشين والمستبعدين من العملية السياسية وتعريضهم لعمليات التحول التي تنطوي عليها التنمية السوية. فالمشاركة يجب أن تتعدى كونها مجرد أداة لاستطلاع رأي المجتمعات المحلية في المشروعات المناسبة لها مع بقاء هيكل السلطة أو القوة ومع بقاء التمايزات الاجتماعية على ما هي عليه. كما أن المشاركة يجب أن تتجاوز الديمقراطية التمثيلية التي تقوم على علاقة غير مباشرة بين المواطنين والدولة من خلال المجالس المنتخبة، إلى الديمقراطية التشاركية التي تقوم على روابط أكثر مباشرة بين المواطنين والدولة؛ مثلاً من خلال إتاحة فرص مشاركة المواطنين في إدارة المرافق العامة والمدارس والمستشفيات وغيرها من الهيئات العامة. ولكن هذه المشاركة قد تظل شكلية أو حتى سلبية، ما لم تستند إلى تغيرات في علاقات الثروة والسلطة تجعل لصوت العمال وذوي الدخول المنخفضة والفقراء وزناً يعتد به في مثل هذه المجالس.

وينبغي النظر إلى المشاركة على أنها حق من حقوق المواطنة، وعلى أن الهدف الأساسي لها هو إنجاز تحولات عميقة في الممارسات الراهنة للتنمية بوجه عام، وفي العلاقات الاجتماعية، وفي الممارسات المؤسسية، وفي نقص القدرات وما إليها من العوامل التي غالباً ما تؤدي إلى الإقصاء الاجتماعي بوجه خاص. وعموماً فإن مجرد إنشاء ترتيبات مؤسسية جديدة للحكم القائم على المشاركة كاللامركزية والحكم المحلي لا تؤدي إلى مزيد من الإدماج الاجتماعي أو مزيد من الانحياز للفقراء، ما لم يسبقها تحول في علاقات القوة وتوزيع السلطة يزيد من القوة التفاوضية إلى الفقراء والمهمشين، وما لم تقابل الزيادة في فرص تعبير الفقراء عن مطالبهم وحشد قواهم للتأثير في مؤسسات الحكم،

إجراءات لزيادة فرص استجابة مؤسسات الحكم لهذه المطالب ، وإجراءات لزيادة فرص المحاسبية وتفعيلها إذا ما قصرت هذه المؤسسات في الاستجابة لمطالب المواطنين. وعموماً يجب الحذر من محاولات المهيمنين على السلطة في ظل العلاقات الحالية غير المتوازنة لتوزيع السلطة من إلهاء الناس بترتيبات وإجراءات ظاهرها مشاركة المواطنين ، وباطنها استمرار احتفاظ فئة قليلة بالثروة والسلطة.

وإذا كان للمشاركة أن تتجاوز المعنى المحدود للتعددية الحزبية والمجالس التمثيلية إلى امتلاك سلطة اتخاذ القرارات وإلى تكافؤ الفرص في التأثير في القرارات ، فلا بد من تمكين الناس من هذه المشاركة بوسائل متعددة ، أبرزها تقريب الفوارق بين الطبقات . ذلك أن المشاركة الديمقراطية تفقد الكثير من مفعولها المأمول إذا كانت التفاوتات في توزيع الدخل والثروات كبيرة ، وإذا استأثر نفر قليل من السكان بقسط ضخم من ثروة المجتمع ودخله . فالتركز في توزيع الثروة والدخل يفرض بالضرورة إلى تركيز في توزيع السلطة والنفوذ في المجتمع . وهو ما ينسف أسس المشاركة وتكافؤ الفرص في التأثير في صناعة القرارات في المجتمع ، ولا تنهياً معه بالتالي ظروف مواتية للتنمية المنشودة.

ولهذا فإن معظم التجارب الناجحة في التنمية قد شهدت في بداياتها عملية إعادة توزيع كبرى للثروة والدخل من خلال الإصلاح الزراعي والتأمين والضرائب التصاعدية وتوفير الخدمات التعليمية والصحية المجانية ودعم السلع والخدمات المرتبطة بإشباع الحاجات الأساسية. وكان ذلك أحد ألوان المشاركة التي ساعدت على حشد وتعبئة الجهود الوطنية من أجل التنمية. كما يعدّ الحرص على حسن توزيع الدخل وتوصيل منافع التنمية للفقراء وذوي الدخل المنخفضة أحد سبل الاحتفاظ بحماس الناس للتنمية وتعزيز استعدادهم للتضحية من أجل إنجازها. وهذا يستوجب مراعاة الأبعاد التوزيعية عند تخطيط الإنتاج والاستثمار.

فالواقع هو أن مسألة التوزيع تتحدد إلى مدى بعيد عند اتخاذ قرارات الاستثمار والإنتاج ، أي القرارات التي تحدد ماذا ننتج؟ ، ولمن ننتج؟ ، وكيف ننتج؟. وهذا المنهج مغاير لمنهج التنمية الموجهة بآليات السوق ولفكرة

«التساقط»، أي انتشار منافع التنمية إلى الفقراء بشكل تلقائي، التي لم تزل تسيطر على نموذج الليبرالية الجديدة، وذلك بالرغم من تراكم أدلة كثيرة على عدم وجود تعارض بين حسن توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، وأن التوزيع الأكثر مساواة للدخل يدعم النمو ولا يعوقه.

وإذا كان التحول الديمقراطي ضرورياً للتنمية بقدر ما هو ضروري لإقامة حياة سياسية سليمة من جهة، وللوقاية من الفساد وسرعة الكشف عنه واحتوائه عندما يقع من جهة أخرى، فإن هذا التحول يظل منقوصاً، والمشاركة التي تنتج منه تبقى سطحية إلى حد بعيد، ما لم يتم التصدي لقضية توزيع الدخل والثروة. والحق أن قضية إعادة التوزيع، وتحويل قسط من الموارد من الأغنياء إلى الفقراء، لا ترتبط بقضية المشاركة وحدها، بل أنها ترتبط أيضاً بقضية تحسين الأحوال المعيشية لغالبية السكان في المجتمع.

وفي هذا يقول ثابو مبيكي الرئيس السابق لدولة جنوب أفريقيا، عن حق: علينا أن ندرك أن تحسين أحوال الغالبية الفقيرة يتطلب تحويلاً للموارد على نطاق واسع من القسم الأغنى إلى القسم الأفقر من سكان جنوب أفريقيا. وهو يرى أن قضية إعادة التوزيع قد ازدادت أهميتها مع اتساع الفوارق بين الطبقات بحيث إن جهود التنمية وحدها لن تكفي لتحسين حال الغالبية الفقيرة من السكان. وهو يشير إلى أن الاتحاد الأوروبي فعل الشيء نفسه حين اكتشف أنه من المستحيل تطوير مستوى الدول الأعضاء الأقل تقدماً فيه من دون تحويل للموارد على نطاق واسع من الأجزاء الأغنى إلى الأجزاء الأفقر من الاتحاد. ولذلك فهو يرى أنه من المستحيل أن نساير توافق واشنطن ونموذج الليبرالية الجديدة في أنه لكي تحسن أحوال الجزء الأفقر من ليفربول في إنكلترا مثلاً فإن كل ما يتعين عليك هو خلق الظروف المواتية لاجتذاب رأس المال، أي إيجاد ظروف صديقة للسوق. ويضيف مبيكي أنه إذا كان الاتحاد الأوروبي يعترف أيضاً بأن هذا العلاج لا يصلح، وأن الأمر لا يمكن أن يترك للسوق، بل أنه يتطلب تدخلات واعية من جانبه ومن جانب حكومات الدول الأعضاء لنقل جانب من الموارد من الأجزاء الأغنى إلى الأجزاء الأفقر منه، فإن عملية إعادة التوزيع التي تنطبق

على الاتحاد الأوروبي تنطبق بالمثل على دولة مثل جنوب أفريقيا، مثلما يجب أن تنطبق على الصعيد العالمي.

### الركيزة الرابعة: انضباط علاقات الاقتصاد الوطني بالخارج

على خلاف ما يذهب إليه أنصار العولمة الليبرالية وأصحاب توافق واشنطن من أن تحرير التجارة وفتح الاقتصادات وتوجيه التنمية للخارج يحفز النمو الاقتصادي، وأن الاندماج في الاقتصاد العالمي كفيل بجذب الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا المتقدمة إلى الدول النامية، وهو ما لم يرق عليه دليل في الواقع الملموس، يذهب نموذج التنمية المستقلة إلى أن النمو هو قاطرة التجارة - لا العكس، وأن ما يجذب الاستثمار الأجنبي هو توافر إمكانيات حقيقية للنمو في الاقتصاد الوطني من خلال معدل مرتفع للادخار والاستثمار، وأن تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال عبر الحدود، ورفع الحماية والدعم عن الصناعات الوطنية وتحرير أسعار الفائدة والصراف قبل إحراز تقدم ملموس في بناء الطاقات الإنتاجية للدولة، وقبل تكوين مزايا تنافسية يعتد بها في بعض القطاعات، يمكن أن يلحق أضراراً جسيمة بالاقتصاد الوطني، ويصادر على فرص التنمية.

ومصدر الخطر هنا هو محاولة تعميم نموذج واحد - وهو النموذج الليبرالي - على الدول جميعاً من دون مراعاة للفوارق في مستويات تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمؤسسي. فالتحرير الذي قد تتحمله دولة مثل إنكلترا أو فرنسا، قد يكون مهلكاً لدولة مثل مصر أو نيجيريا أو الأرجنتين أو الهند. وقل مثل ذلك عن تخفيض معدلات الضرائب والتعريفات الجمركية وتوحيد سعر الصرف والاكتفاء بالدعم العمومي دونما تمييز بين قطاع وآخر، أو بين صناعة وأخرى، وكذلك محاولة تطبيق قواعد موحدة على جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، مع بعض الاستثناءات المحدودة وقصيرة الأجل لبعض الدول النامية والأقل نمواً.

وليس معنى هذا أن انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي مرفوض من حيث المبدأ، وإنما المقصود هو أن يكون مثل هذا الانفتاح متدرجاً

وانتقائياً ومحسوباً في كل الأحوال في ضوء الشوط الذي قطعتة كل دولة على طريق التقدم. وذلك هو ما يمكن أن يهيئ ظروفاً مواتية للتنمية في دول الجنوب، ويقبها من احتمالات الخراب العاجل إذا ما دُفعت أو اندفعت على طريق التحرر العمومي المتسرع.

بعبارة أخرى، من الواجب أن تدعم السياسات التجارية والصناعية عدداً من القطاعات أو الصناعات المنتقاة بعناية، إما لأنها مولدة لفرص عمل وفيرة، وإما لأنها توسع القاعدة التصديرية للاقتصاد، وإما لأنها تسهم في إشباع الحاجات الأساسية للغالبية الفقيرة من السكان، وإما لأنها ذات أهمية استراتيجية في بناء قطاع صناعي قوي يمكن أن يشكّل قاعدة متينة للنمو والتنمية. ومن الخطأ الفادح أن تتخلى الدول النامية عن هامش المناورة الذي يتيح لها تطبيق السياسات التمييزية في مجال التجارة وفي مجال الاستثمار، وذلك باتباع سياسة ليبرالية موحدة تجاه كل القطاعات وتجاه كل الواردات، وتجاه كل أنواع الاستثمار الأجنبي. ولا بأس هنا من تقييد الواردات غير الضرورية حتى بالوسائل الإدارية إذا لم يكن هناك مفر من ذلك، ولا بأس من حشد أدوات الحماية والدعم للصناعات الواعدة، ولا حرج في وضع الشروط على المستثمرين الأجانب، شريطة أن تنسق هذه الجهود وتتأزر من أجل تحقيق الخطة الوطنية للتنمية الشاملة.

وعلى الدول النامية أن تدافع عن حقوقها في اتخاذ مثل هذه الإجراءات، وذلك من أجل تفعيل حقها في التنمية، وعليها أن تسعى إلى الاستفادة إلى أقصى حد من الاستثناءات الواردة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وأن تكثف النضال الجماعي ليس فقط من أجل توسيع نطاق هذه الاستثناءات ومن أجل إطالة أمد تطبيقها، بل ومن أجل تحويل المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية في المنظمة من مجرد استثناء إلى قاعدة عامة، وذلك اتساقاً مع مبدأ تناسب التزامات الدول مع مستويات تطورها الاقتصادي والاجتماعي. وفضلاً عن ذلك يجب الوقوف بصلافة ضد إضافة أية التزامات جديدة للدول النامية، وضد توسيع صلاحيات منظمة التجارة العالمية وامتدادها إلى أية أمور لا تخص التجارة. فإذا كانت الصعوبات جمة في هذا المسعى، فقد لا يكون هناك مفر من

هجر المنظمة، واسترداد الحريات التي فقدتها الدول النامية في تحديد سياساتها التنموية ثمناً لعضويتها في هذه المنظمة. وحبذا أن يأتي هذا التصرف كعمل جماعي من جانب أكبر عدد ممكن من دول الجنوب، وذلك حتى يُقطع الطريق على احتمالات الانتقام من جانب الدول الغنية.

### الركيزة الخامسة: التعاون في ما بين دول الجنوب على شتى الجبهات

إن التعاون في ما بين دول الجنوب يمكن أن يذلل الكثير بين الصعاب التي قد تعترض مسعى التنمية المستقلة، وأن يساعد هذه الدول على مواجهة التحديات المشتركة التي تعرقل سعيها إلى التنمية في الظروف العالمية الراهنة. فالقدرة على مواجهة هذه التحديات جمعياً ستكون أكبر بلا شك من قدرة كل دولة منفردة على مواجهتها. والتعاون جنوب - جنوب، يجب أن يسير في طريقين، أولهما: طريق تنمية القدرة التفاوضية مع الدول المتقدمة والمنظمات الدولية الخاضعة لنفوذها من أجل تعديل الشروط الجائرة والالتزامات المتشددة التي اضطرت دول الجنوب إلى قبولها، لاسيما في منظمة التجارة العالمية، ومن أجل الظفر بشروط أكثر ملاءمة في مجالات التجارة والاستثمار والملكية الفكرية وقضايا الديون والعون الدولي، وثانيهما: طريق تنمية القدرات الذاتية لدول الجنوب في المجالات الإنتاجية والتجارية والعلمية والتكنولوجية والبيئية وغيرها. إن تجميع الموارد والخبرات والمهارات المتاحة لدى دول الجنوب، وحشدها لإنجاز مشروعات مشتركة في هذه المجالات يمكن أن يسهم بشكل فعال في تنمية الجنوب، وفي إنقاص مستوى اعتماده على الشمال، وفي تعزيز قدرته على المساومة مع الشمال وشركائه متعدية الجنسيات.

وللتعاون بين دول الجنوب مستويات متعددة من الواجب تفعيلها جميعاً لخدمة التنمية. فالتعاون قد يشمل دول الجنوب جميعاً في بعض الحالات، كما قد يشمل مجموعات قد يضمها أو لا يضمها إقليم واحد، مثل المجموعة العربية أو مجموعة الخمس عشرة. كما أن التعاون يمكن أن يجري على المستوى الحكومي وعلى المستوى الشعبي.

وبالرغم من أن هدف التعاون في ما بين دول الجنوب هدف قديم يعود

إلى أيام الكفاح من أجل الاستقلال، وبالرغم من أنه لقي ترحيباً من الدول التي نالت استقلالها، وتكوّنت منظمات عدة لممارسة ألوان مختلفة من التعاون، إلا أن جهود التعاون قد اعترها الضعف والوهن من جراء الانكسارات التي لحقت بدول الجنوب، لاسيما في سياق المنازعات الإقليمية وفي سياق أزمة المديونية الخارجية. لكن حالة الخمول وفتور الهمم أخذت في الانحسار مؤخراً، تحت تأثير الشعور بالصدمة من ضخامة ما تورطت فيه دول الجنوب من التزامات في منظمة التجارة العالمية، ومن إصرار دول الشمال على فرض المزيد من الالتزامات الضارة بالتنمية على دول الجنوب من جانب أول، وتحت تأثير حركات مناهضة العولمة من جانب ثان، وتحت تأثير ظهور قيادات جسورة وأكثر انحيازاً لمصالح شعوبها في عدد من الدول النامية من جانب ثالث.

وقد ظهرت بوادر صحوة الدول النامية عند انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانون بالمكسيك في عام ٢٠٠٣، بتكوين مجموعة العشرين بمبادرة من البرازيل والهند وجنوب أفريقيا، وتمكنها من إفشال هذا المؤتمر، وبالتالي إيقاف محاولات الدول المتقدمة لفرض المزيد من الالتزامات على دول الجنوب. كما كان للجهود المشتركة لدول الجنوب أثر واضح في توجهات المؤتمر الحادي عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) الذي عقد في البرازيل في صيف ٢٠٠٤، وفي التوصيات التي تضمّنها بيانه الختامي، لاسيما تأكيد أهمية توسيع المجال المتاح لاتخاذ السياسات الوطنية التي تُخدم تنمية بلدان الجنوب. وقد تواصلت هذه الجهود بتكوين مجموعة «البركس» (BRICS) التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، التي صارت تشكل القوى الاقتصادية الصاعدة بقوة في عالم اليوم. وقد أدى صمود الدول النامية في منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن بعض الخلافات فيما بين الدول المتقدمة ذاتها، إلى تعثر شديد في جولة مفاوضات الدوحة، وإلى عجزها عن التوصل إلى أية نتائج حتى الآن.

### أوجه شبه وأوجه خلاف مع تجارب سابقة

في ختام هذا العرض لركائز نموذج التنمية المستقلة، ينبغي التأكيد أن

هذا النموذج ليس استنساخاً للنموذج الناصري الذي شهدته مصر في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ، كما أنه لا ينطوي على محاكاة عمياء لنموذج النور الآسيوية ، وإن كانت هناك عناصر مشتركة كثيرة بين هذه النماذج الثلاثة. فأهم أوجه الشبه هي التركيز على الدولة التنموية والتخطيط القومي الشامل والاعتماد على الذات وتحسين توزيع الدخل والثروة والتعاون الإقليمي وفي ما بين دول الجنوب. أما أبرز وجه لاختلاف نموذج التنمية المستقلة عن النموذج الناصري والنموذج الآسيوي فهو أن عنصر المشاركة الديمقراطية كان غائباً في هذين النموذجين ، في حين يفترض أن له حضوراً قوياً في نموذج التنمية المستقلة. كما يلاحظ أن التنمية في نموذج النور الآسيوية قد جرت برعاية ودعم كبيرين من جانب الغرب عموماً ، ومن جانب الولايات المتحدة على وجه الخصوص ، بينما واجه النموذج الناصري حالة من التربص والعداء الذي وصل إلى حد المواجهة العسكرية (في ١٩٥٦ و ١٩٦٧) من جانب القوى الرأسمالية الكبرى. ومن المرجح أن يواجه نموذج التنمية المستقلة حالة مشابهة من التربص والعداء مع محاولات لإفشاله من جانب هذه القوى أيضاً للأسباب التي سيأتي ذكرها في القسم الرابع من هذه الورقة.

وأخيراً ، يأتي الخلاف مع النموذج الناصري من خلال الاستفادة في تطبيق نموذج التنمية المستقلة من الدروس التي أسفر عنها تطبيق النموذج الناصري ذاته ، والسعي إلى تفادي الوقوع في أخطاء كتلك التي وقع فيها. فبعض سياسات النموذج الناصري اتصفت بقصر النظر ومجافاة المنطق الاقتصادي السليم ، مثل سياسة الحماية المطلقة والدائمة لبعض الصناعات التي لم يرافقها برنامج وطني لتطوير القدرات التكنولوجية والإدارية والمالية للشركات المحمية ، ومثل سياسة الدعم التي تحولت عملياً إلى سياسة لتثبيت أسعار بعض السلع الأساسية وتثبيت إيجارات المساكن لفترات طويلة ، وذلك من دون مراعاة للتغيرات في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ومثل سياسة التوظيف الإداري للخريجين ، بغض النظر عن الحاجة الفعلية لهم في مواقع العمل المختلفة.



## رابعاً: الصعوبات المتوقعة عند تطبيق نموذج التنمية المستقلة

إن بناء اقتصاد غير تابع عن طريق تطبيق نموذج التنمية المستقلة/ المعتمدة على الذات هو عمل صعب في الظروف الدولية المعاصرة، ولكنه ليس مستحيلاً، خاصة في حالة الدول ذات الحجم المتوسط والكبير. ويكفي أن نضرب ثلاثة أمثلة على ما ينطوي عليه تطبيق هذا النموذج من صعوبات:

**المثال الأول:** فإذا كان من أولويات التنمية المستقلة البدء من الاحتياجات الإنسانية لغالبية السكان، وإحداث التغييرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني وعلاقاته الخارجية التي تمكن من تنشيط حركة التصنيع وتحركها في اتجاه إشباع هذه الاحتياجات، فإن ذلك سيترتب عليه تقييد للمعروض من السلع والخدمات التي لا تنتمي إلى هذه الطائفة من الاحتياجات من جهة، وفرض حالة من التقشف الضروري لتوفير المدخرات المحلية اللازمة لتمويل الجانب الأكبر من الاستثمارات المطلوبة لإحداث التغييرات الهيكلية وتنشيط وتعميق التصنيع من جهة أخرى. وكلا الأمرين قد يثير صعوبات مع بعض فئات من السكان، وذلك بالنظر إلى الحرية غير المسبوقه في تدفق المعلومات عبر الحدود، وإطلاع سكان الدول النامية على كل جديد ومستحدث من المنتجات في الدول المتقدمة، وتعرضهم لضغوط وإغراءات إعلانية ضخمة من أجل شراء هذه المنتجات التي يجب الاستغناء عنها، خاصة في المراحل المبكرة للتنمية. كما قد تثار صعوبات مع بعض رجال الأعمال وغيرهم من ذوي المصالح في استمرار الإعلانات التي أصبحت مصدراً مهماً لتمويل أجهزة الإعلام الخاصة والعامه على السواء.

**المثال الثاني:** إذا كان من أركان التنمية المستقلة أعمال سياسات تجارية وصناعية انتقائية وتمييزية للحد من استيراد بعض المنتجات، ولدعم أنشطة بعينها وصناعات بذاتها، ولجذب أنواع من الاستثمار الأجنبي من دون غيرها، ولتقييد حرية المستثمر الأجنبي في تحويل أرباحه أو إلزامه بشروط خاصة بالمحتوى المحلي لمنتجاته، ودعم بعض الصناعات الاستراتيجية والواعدة، ودعم الصادرات، وما إلى ذلك من السياسات التي قد يؤدي اتباعها إلى الدخول في صدام مع منظمة التجارة العالمية ومع الدول الصناعية المتقدمة، فإن عواقب

هذا الصدام قد تكون غير مأمونة، وقد تشمل فرض عقوبات، وقد تصل إلى خروج أو إخراج الدول المعنية من منظمة التجارة العالمية. وقد يصل الأمر إلى فرض حصار اقتصادي من جانب دول المركز الرأسمالي. وتزداد احتمالات التعرض لمثل هذه العقوبات إذا لم تكن هناك تكتلات من دول الجنوب تدافع عن الدولة التي تلجأ إلى هذه السياسات لتعزيز فرص تنميتها، أو إذا لم تكن هذه التكتلات الجنوبية مستعدة للاعتراض على الممارسات العقابية أو الانتقامية من جانب الدول الصناعية المتقدمة، وكذلك التهديد بالخروج من منظمة التجارة العالمية في حال إصرار هذه الدول على مثل هذه الممارسات، أو إذا لم يكن التعاون فيما بين دول الجنوب قد تطور على النحو الذي يتيح بدائل للتجارة والاستثمار في داخل الجنوب ذاته من جهة، ويؤدي إلى تقليل اعتماد الجنوب على الشمال من جهة أخرى.

**المثال الثالث:** لما كان مما ينطوي عليه نموذج التنمية المستقلة إعادة توجيه هيكل الإنتاج وتعديل مسار التصنيع في اتجاه إشباع الحاجات الأساسية للسكان، وتعميق التصنيع من أجل رفع مستوى الاعتماد على الذات وتأمين اطراد التنمية، فإن ذلك يفترض حرية القرار الوطني في استخدام الموارد وتخصيصها، وهو ما يفترض بدوره السيطرة الوطنية على الموارد والثروات الطبيعية للبلاد. ولاشك أن السعي إلى تحقيق هذه السيطرة سوف يصطدم مع مصالح الشركات الأجنبية التي استحوذت على بعض الأصول الوطنية سواء من خلال الخصخصة أو من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن الاصطدام مع الشرائح الاجتماعية والشركات المحلية التي تشابكت مصالحها مع مصالح هذه الشركات الأجنبية. والاصطدام مع الشركات الدولية قد يستثير الدول الصناعية المتقدمة. ومن هنا قد يتحول الصدام بين الدولة النامية وهذه الشركات، إلى صدام بينها وبين الدول الأجنبية ذات العلاقة معها.

### خامساً: شروط التطبيق الناجح لنموذج التنمية المستقلة

فيما يلي ستة شروط أراها ضرورية لنجاح التنمية المستقلة:

**الشرط الأول:** إن الشرط الأول لتطبيق نموذج التنمية المستقلة ولمواجهة

الصعوبات التي قد يثيرها هو تفجير الطاقة المعنوية والشحنة الروحية الكامنة لدى المواطنين، حتى يحل لديهم الشعور بالأمل محل الشعور بالإحباط، وحتى ينتقلون من حالة السلبية إلى حالة الإيجابية، وحتى يتخلصون من الإحساس بالدونية إزاء الغرب المتقدم ويستردون ثقتهم بأنفسهم. ذلك أن الدول التي حققت إنجازات مرموقة في مجال التنمية لم تصل إلى ذلك بمجرد توفير الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة، وإنما ساعدها على ذلك أيضاً شعور جارف وإيمان عميق لا يختلف كثيراً عما تشعر به الأمم عندما تخوض حرباً ضد عدو شرس؛ إنه الشعور بالتحدي والثقة بالنفس والقدرة على مواجهة التحديات مهما عظمت؛ ومثل هذه المشاعر والأحاسيس تشكل مكوناً مهماً من مكونات ما يطلق عليه: ثقافة التنمية.

فالتنمية المعتمدة على الذات الوطنية ليس مجرد عمل «روتيني» يؤدي بلا حماس وبلا حمية، لإضافة تحسينات هامشية على هذا الجانب أو ذلك من جوانب حياتنا؛ وإنما التنمية في حقيقتها حرب على التخلف والتبعية. والنصر في هذه الحرب مرهون بتوافر الحماس والحشد والتعبئة لكل الطاقات، وفي مقدمتها الطاقات المعنوية أو الروحية. إن تفجير هذه الطاقات لدى الجنود هو ما يجعلهم يضحون بأرواحهم فداءً للوطن. وتفجير هذه الطاقات لدى المواطنين في سياق السعي إلى التنمية هو ما يجعلهم يضحون بالكثير من متع الحياة وملذاتها من أجل إعادة بناء الأمة وانطلاقها على طريق النهضة.

ولكن من أين تأتي هذه الطاقات الروحية، وكيف السبيل إلى تفجيرها؟ إنها تأتي في الغالب من خلال زعامة وطنية قوية وملهمة، ومن خلال أحزاب أو تنظيمات سياسية ذات طابع شعبي تستطيع أن تستثير حماس الجماهير وتحشد قواهم وتعبئ جهودهم وتبث فيهم وعياً حقيقياً بطبيعة التحديات التي يتعين مواجهتها، كما تبث فيهم إحساساً بقدرتهم على مواجهة هذه التحديات، وترسم لهم خطط السير نحو تحقيق الأهداف الكبرى للتنمية. وقد شهدت مصر ميلاد هذه الطاقة المعنوية والشحنة الروحية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، حيث تحولت قضايا التنمية إلى معارك وطنية، مثل معركة بناء السد العالي ومعركة التصنيع ومعركة تدمير الصحراء، وحيث تمكنت

زعامة عبد الناصر من ربط التنمية في أذهان الجماهير باستعادة الكرامة الإنسانية والعزة الوطنية، والتحرر من الاستعباد والتبعية وتحقيق العدل بين الناس. وهذه هي الطاقة التي فجّرها الزعماء الثوريون والأحزاب الثورية في روسيا والصين. وهذه هي الشحنة التي أطلقها من مكائنها قادة تحلّوا بالحكمة والبصيرة في كوريا وماليزيا وغيرها من الدول الآسيوية، فاستطاعت شعوبهم أن تنجز في عقود قليلة ما تطلّب قروناً في السابق. وما روح التغيير التي بزغت مؤخراً في فنزويلا والبرازيل وشيلي وغيرها من دول أمريكا اللاتينية إلا تعبير حي عن نجاح القيادات الجديدة النابعة من صفوف الشعب الكادح في إطلاق الطاقات الكامنة لدى المواطنين، وتفجير ينباع الأمل والتفاؤل لديهم.

**الشرط الثاني:** في ضوء الصعوبات المتوقع أن يواجهها نموذج التنمية المستقلة، يلزم توافر درجة عالية من الوعي بالصعوبات المحتملة ومن الاستعداد لدفع الثمن الذي قد تتطلبه مواجهة هذه الصعوبات. وهذا الثمن يمكن أن يأخذ أشكالاً متعددة، منها التضحية ببعض ألوان الاستهلاك أو الاستيراد، والتعرض لحالة من التقشف لا مفر منها لرفع معدلات الادخار والاستثمار؛ ومنها التعرض لعقوبات من جانب الدول التي قد تتضرر من السياسات التجارية والصناعية المرتبطة بهذا النموذج، أو التي قد تتضرر شركاتها العاملة في الدولة النامية من هذه السياسات وغيرها، لاسيما السياسات الرامية إلى السيطرة على الموارد والثروات الطبيعية الوطنية. وقد يصل الأمر إلى حد فرض حصار اقتصادي خانق على الدولة التي تسعى إلى بناء قواعد راسخة لاستقلالية التنمية، كما أسلفنا.

ولكن مواجهة مثل هذه المصاعب وتحمل تكلفة مواجهتها ليس بالأمر المستحيل. ولتكن لنا في كوبا أسوة حسنة؛ فبالرغم من صغر حجم هذه الدولة، وبالرغم من الحصار المضروب عليها لأكثر من ٤٠ سنة، وبالرغم من المحاولات التي لم تتوقف من جانب الولايات المتحدة لقلب نظام الحكم الاشتراكي فيها وتجنيد العملاء والجواسيس لإشاعة الاضطراب في البلاد، وتحريض الشعب الكوبي على التمرد من خلال الإذاعات الموجهة، وبالرغم من

الجهود الأمريكية لخلق الاقتصاد الكوبي، فإن ذلك كله لم يمنع كوبا من السير في الطريق الذي اختارته. وظلت كوبا صامدة حتى بعد فقدان حليفها الأساسي، الاتحاد السوفياتي، وبعد انهيار الكتلة الاشتراكية، بل إنها استطاعت بالرغم من كل العراقيل والتحديات تحقيق تقدم ملموس في مجال التنمية البشرية، كما تمكنت من احتلال موقع مرموق في أحد مجالات العلم والتكنولوجيا، وهو التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية. وطبقاً لليونسكو فإن كوبا واحدة من أربع دول في العالم (إلى جانب كندا وكوريا الجنوبية وفنلندا) تتمتع بأعلى مستويات التعليم المتكامل.

**الشرط الثالث:** يستلزم التطبيق الناجح لنموذج التنمية المستقلة حدوث **تغيير في السلطة الحاكمة** ينقل مسؤولية اتخاذ القرارات من النخبة الحاكمة التي تسير الغرب وتطبق النموذج الليبرالي الذي يريد تعميمه على العالم في ظروف العولة، إلى نخبة حاكمة جديدة تعبر عن مصالح التحالف الطبقي المؤيد للتنمية المستقلة، وترتكز على تأييد شعبي عريض، بما يمكنها من تنفيذ السياسات المرتبطة بهذا النموذج، وبما يجعل السواد الأعظم من الشعب مستعداً لتحمل ما يتطلبه تنفيذ هذه السياسات من تضحيات. ولهذا فإن الانتقال إلى النموذج الجديد يختلف كلياً عن تغيير السياسات في إطار ذات النظام القائم. بل إنه ينطوي على تغيير جذري في التوجهات والسياسات، لا سبيل إلى تحقيقه سوى النضال السياسي من أجل إقصاء النخب الحاكمة حالياً وحلول نخب جديدة تتبنى استقلالية التنمية.

**الشرط الرابع:** يقتضي التطبيق السليم لنموذج التنمية المستقلة إتاحة المجال لأقصى درجة من المشاركة الشعبية، التي هي في الوقت ذاته أحد مكونات هذا النموذج على ما سبق بيانه. فهذه المشاركة ضرورية لاسترداد الثقة بالنفس، ولتوليد رأي عام مؤيد للنموذج البديل ومتحمس لتنفيذه، كما أنها ضرورية لحسن تطبيق النموذج من خلال تفادي المزالق والانكسارات التي وقع فيها الكثير من تجارب التنمية في العالم الثالث وفي المعسكر الاشتراكي جزاء تعطيل آليات المشاركة، والتحول إلى نظم ديكتاتورية واستبدادية؛ وهو ما فتح الباب للمركزية المفرطة وللبيروقراطية والفساد، وهي جميعاً من

الأسلحة الفتاكة التي أصابت التنمية في مقتل. وكما سبق بيانه، فإن مردود هذه المشاركة على التنمية يرتبط بإعادة توزيع الدخل والثروة والحرص على درجة مرتفعة من العدالة الاجتماعية، وذلك بإيصال قسط وفير من ثمار التنمية إلى الغالبية من السكان في صورة دخل أكبر وفرص عمل أكثر وخدمات تعليم وعلاج أفضل، ونوعية حياة أرقى.

**الشرط الخامس:** يتمثل هذا الشرط في الأخذ بأساليب الوقاية ضد الممارسات الخارجية الضارة، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لمواجهةها عندما تقع. وأول هذه السبل هو إعطاء أولوية متقدمة للأمن الغذائي ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء الأساسي، فضلاً عن تنويع مصادر استيراد الغذاء وتعظيم الاستفادة من دول الجنوب في هذا الشأن. وبالطبع فإنه لا يقل أهمية في مجال تنويع المصادر الخارجية تنويع مصادر السلاح. ولما كان من المتوقع أن تستمر الحاجة قائمة إلى استيراد السلع الوسيطة والاستثمارية اللازمة للإنتاج وكذلك التكنولوجيا، فإنه ينبغي التحوط ضد احتمال توقف هذه الواردات من مصادرها التقليدية في الشمال، والسعي إلى تنويع هذه المصادر لتشمل بعض المصادر غير التقليدية في الشمال والجنوب على السواء. ولما كانت التكنولوجيا الملائمة لإشباع الحاجات الأساسية، بما فيها الحاجة إلى فرص العمل، وكذلك المعدات الإنتاجية المرتبطة بها، ليست هي بالضرورة التكنولوجيا والمعدات المتاحة في دول الشمال، فإنه من اللازم أن تسعى الدولة النامية المعنية بتطبيق نموذج التنمية المستقلة إلى ابتكار التكنولوجيا الملائمة وتصنيع المعدات التي تحتويها، عن طريق بناء قاعدتها العلمية والتكنولوجية، وعن طريق فتح المجال أمام المبادرات الوطنية لتطوير التكنولوجيات المحلية التقليدية، وحبذا لو تم ذلك بالتعاون مع دول أخرى من دول الجنوب تسعى هي الأخرى إلى تطبيق نموذج التنمية المستقلة.

**الشرط السادس:** من شروط التطبيق الناجح لنموذج التنمية المستقلة رفع مستوى الوعي لدى النخب والجماهير على السواء بالأهمية القصوى للتعاون الإقليمي بوجه خاص، والتعاون في ما بين دول الجنوب بوجه عام. فإذا كان تحسين توزيع الدخل والمشاركة والاقتناع الشعبي بهذا النموذج بمثابة خط الدفاع

الأول عن النموذج، والممهّد الضروري لحسن تطبيقه، فإن التعاون جنوب - جنوب بمختلف صورته ومستوياته هو خط الدفاع الثاني عن التطبيق الوطني لهذا النموذج، بل إنه ضرورة لا بديل لها في حالة تطبيق النموذج في الدول النامية صغيرة الحجم.

وبالرغم مما أشرت إليه سلفاً من مؤشرات لإحياء جهود التعاون في ما بين دول الجنوب في المحافل الدولية، فإن تأييد هذا التعاون في دول الجنوب لم يزل ضئيلاً على المستويين الشعبي والحكومي على السواء. ويندر أن تنعكس الاتفاقات والبروتوكولات التي توقعها دول الجنوب في ما بينها في خططها التنموية أو في مشروعات محددة مدروسة وقابلة للتنفيذ. بل يبقى الأمر كله معلقاً ومحصوراً في دائرة الخطاب السياسي من دون غيره. ومن هنا تبرز الحاجة إلى بذل جهود كبيرة ومنتظمة، لاسيما من جانب المثقفين وأهل الرأي والفكر والمنظمات الأهلية، لإيضاح الأسباب الداعية إلى قيام علاقات تعاون بين دول الجنوب، ولبيان المكاسب التي يمكن أن تعود عليها من هذا التعاون، حتى في ظل النموذج التنموي السائد، ولبيان أهمية هذه المكاسب عند الانتقال إلى نموذج التنمية المستقلة.

وينبغي الانتباه إلى أن الجنوب ليس كتلة متجانسة ومتوافقة المصالح على طول الخط. فثمة تباينات في دول الجنوب، لاسيما في مستويات تطورها الاقتصادي. وهذه التباينات تجعل من الممكن ظهور تناقضات في المصالح في ما بين دول الجنوب. فالدخول في مناطق تجارة حرة قد يكون في صالح الأطراف الأكثر تقدماً من دول الجنوب، بينما قد يلحق الضرر بالأطراف الأقل تقدماً منها. ومن هنا كثرة الاستثناءات في اتفاقات مناطق التجارة الحرة التي كثيراً ما تؤدي إلى تعطيلها من الناحية العملية. ولذا يتعين مراعاة هذه التباينات بين دول الجنوب، وذلك بتنوع أشكال التعاون، وبالتركيز على مقاربات الإنتاج المشترك أكثر من التركيز على مقاربات تحرير التجارة، وبتضمين اتفاقات التعاون في ما بين دول الجنوب إجراءات تكفل تعويض الأطراف المتضررة. كما ينبغي الحذر أيضاً من محاولات الشمال إفشال التكامل الاقتصادي الإقليمي في دول الجنوب، خاصة من خلال سعي الشمال إلى إلحاق دول الجنوب باقتصاداته

وأسواقه، كما في اتفاقات الشراكة الأوروبية واتفاقات مناطق التجارة الحرة الأمريكية مع عدد من دول الجنوب، بما في ذلك الاتفاقات غير المباشرة مثل اتفاقات الكويز (QIZ)، أي المناطق الصناعية المؤهلة لدخول السوق الأمريكي عبر البوابة الإسرائيلية.

## خاتمة

تجدر الإشارة إلى أن فرص تطبيق نموذج التنمية المستقلة سوف تتحسن كثيراً فيما لو نجح المجتمع الدولي في إخضاع العولمة للسيطرة أو الحوكمة. والمقترحات في هذا الشأن كثيرة؛ منها مراجعة مواقف وسياسات المؤسسات المالية الدولية ذات الشأن الأكبر في تشكيل مسيرة العولمة (صندوق النقد الدولي - البنك الدولي - منظمة التجارة العالمية)، وإصلاح هيكلها ونظم التصويت فيها التي ما زالت تهيمن عليها الدول الرأسمالية الكبرى، ومنها إخضاع ممارسات الشركات متعددة الجنسية، باعتبارها فاعلاً أساسياً في صناعة العولمة، لبعض القواعد الدولية الرامية إلى مجابهة الممارسات الاحتكارية لهذه الشركات، وإلى الحد من جورها على السيادة الوطنية للدول النامية. ويمكن التعرف على هذه المقترحات وغيرها بالإطلاع على بعض الوثائق والتقارير الكثيرة التي صدرت عن الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وغيرها من المؤسسات الدولية؛ ومنها وثيقة الإعلان الصادر عن منظمة العمل الدولية في ١٩٩٧، بعنوان: «عدالة اجتماعية من أجل عولمة عادلة»، وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بعنوان: *عولمة بوجه إنساني*، وكتاب *العولمة والجنوب* الصادر عن شبكة العالم الثالث في سنة ٢٠٠٠، ومنها أيضاً مقترحات إصلاح النظام المالي والاقتصادي العالمي التي تضمنتها سلسلة البيانات التي صدرت عن مجموعة العشرين في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي اندلعت في خريف ٢٠٠٨، والمقترحات الأخرى المشابهة أو المغايرة التي قدمت في الكثير من التقارير الصادرة عن منظمات ومراكز بحوث دولية متعددة كرد فعل لتلك الأزمة.